

هل ستتفوق الحكومة المصرية وقيادة المملكة على الزخم الشعبي إزاء مصرية "تيران وصنافير"؟!

عبدالخالق النقيب

انعكست الحساسية العالمية التي يتمتع بها الشعب المصري وتمسكه بالأرض ، في اتساع دائرة الغضب والرفض الشعبي غداة مصادقة البرلمان المصري على اتفاقية الحدود البحرية بين مصر وال السعودية والتي يتم بموجبها نقل تبعية جزيرتي "تيران وصنافير" للمملكة السعودية ، التي يقول معارضوها أن مصريتها تعود إلى 1906 باتفاقية مع الدولة العثمانية ، وهو التاريخ الذي يسبق تأسيس المملكة السعودية ، ما جعل الحكومة المصرية تعيش معركة داخلية شرسة مع الرأي العام والقضاء والأحزاب ، وتناضل نضالاً مريضاً لتأكيد سعودية "الجزيرتين" في سابقة نادرة ، إذ لم يشهد التاريخ أن تتولى حكومة "بلد ما" مواجهة شعبها وقضاءها لإثبات أن الأرض ليست لها ، فيما المملكة السعودية المعنية بالنزاع والمرافعة تنتظر أن يصلها ما تريد إلى حيث تكون ، بل وعليها مصادقة برلمانية ورئيسية .

تنازلت الحكومة المصرية عن جنسية "تيران وصنافير" ، وعملت على تكييف وتسريع إجراءات نقل تبعيتها ، في سبيل إرضاء المملكة التي تمد مصر بbillions الدولارات ، وتحويل الاتفاقية إلى أمر واقع يتحدى التهاب قطاع عريض من الشعب ، وهم الناس الذين لا يمكنهم التخلص من مشاعر الارتباط بالأرض حتى وإن تطور الأمر إلى مواجهة مع السلطة ، ما ينذر بتداعيات لا يمكن التكهن بها ، سيما ونظام السيسي يفقد جانباً كبيراً من الشعبية بعد أن اعتبره الكثير من المصريين منقداً للأمة عقب إطاحته بالإخوان المسلمين 2013.

حزب المصريين الأحرار ، وهو في العادة مقرب من السيسي ومؤيد لنظامه ، ندد بخطوة نقل تبعية الجزيرتين للسعودية ، ودعا لتنظيم مظاهرات في أنحاء مصراليوم عقب صلاة الجمعة رفضاً لمصادقة البرلمان المصري على الاتفاقية ، مظاهرات مصر تأخذ في التمدد ومن المتوقع أن يشارك فيها" التيار الديمقراطي - التحالف الشعبي - حزب الكرامة - التيار الشعبي - حزب الدستور - المصري الديمقراطي - جبهة محمود العاليلي - العيش والكرامة - وجماعة الإخوان المسلمين المحضورة " وجميعها دعت الشعب

المصري إلى التعبير عن رفضه بوضوح للاتفاقية ، باعتبارها مساً ب شأن وطني خالص ، و تصرفاً في قضايا مصرية لم يتم التفويض بشأنها لاعبر استفتاء ولا بواسطة التفاف شعبي حقيقي ، ما يعني أن تعامل الحكومة المصرية مع ملف "جزيرتي تيران و صنافير" نموذجاً صارخاً للفشل السياسي والاضطراب المؤسسي ، الذي امتد إلى إثارة الشارع عليها بشكل ربما لم تواجهه أي سلطة مصرية في العقود الماضية .

ويرى مراقبون أن مطالب السعودية المحمومة في الحصول على جزيرتي "تيران و صنافير" تثير العديد من التساؤلات الخطيرة ، فنقل تبعية الجزرتين للسعودية سيقدم لإسرائيل كنزاً استراتيجياً لا يضاهيه ثمن ، إذ سيضمن لها - بالقانون الدولي- حق الملاحة في خليج العقبة ، بعد أن يصبح ممراً برياً دولياً وليس خاصاً بالسيادة المصرية وفق اتفاقية كامب ديفيد، فعقب حرب أكتوبر التي حطمت أسطورة الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة وأنهت أحلامها ، التي اندلعت بالمناسبة بسبب إغلاق جمال عبدالناصر مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية إلى اليوم ، وهو ما يدفع للإدراك أن نقل تبعية الجزرتين سيعرض أمن العرب القومي للخطر لأن مثل هذه الخطوة ستتحول ممر تيران إلى مياه دولية لا تستطيع مصر ولا السعودية غلقه أمام إسرائيل إذا ما جد جديد في تفاصيل عدوانها المتواصل على الأمن القومي للمنطقة العربية .

كما أن عودة الجزرتين للسعودية يفرض عليها تحقيق "تفاهمات" إن لم يكن اتفاقيات أمنية مع إسرائيل ، وسيتبعها بالتأكيد خطوات سياسية أخرى ، قد تفتح كل أبواب الاحتمالات أمام تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع البلدين ، والتي ستفتح بدورها الباب أمام دول الخليج لتحذو حذو المملكة ، وهي عملية تبدو وكأنها توصيل الخدمات الاستراتيجية لإسرائيل حتى المنازل .. ! ومثل هذا السيناريو سيكون بالطبع على حساب الحقوق الفلسطينية الاستراتيجية .

وسط محاولات الحكومة المصرية وإصرارها لإثبات سعودية "تيران و صنافير" ، حمل أحد المتظاهرين لافتة كتب عليها : "رجعت للتاريخ عشان أثبت أن الجزر سعودية ما لقيتش السعودية نفسها ..!" ، وهتف آخرون "اللي بيبيع صنافير و تيران بكره بيبيع شبره و حلوان" ، فـ كيف يمكن لنظام السيسي وقيادة المملكة الوقوف بوجه هذا الزخم الشعبي إزاء مصرية "تiran و صنافير" ؟